الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الأولى 2016– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) – العدد: 14

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 6 ربيع الثاني 1438
الموافق 5 جانفي 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 8 جمادى الأولى 1438
الموافق 5 فيفري 2017

فهرس

محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين ..... ص 03

- **أسئلة شفوية.**

محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 6 ربيع الثاني 1438
الموافق 5 جانفي 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر زوبيري؛ نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزيرالطاقة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السابعة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة ومساعديهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة وهي الطاقة والمالية والفلاحة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

وعملا بأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة وكذلك أحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة.

وقبل الشروع في جدول أعمالنا إسمحوا لي أن أنتهز هذه السانحة والمتمثلة في حلول السنة الميلادية الجديدة 2017 لأتقدم إليكم ومن خلالكم إلى كافة الشعب الجزائري باسم السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وباسمي الخاص بأحر التهاني وأزكى الأماني متمنيا للجميع عاما سعيدا تتمتعون فيه بالصحة والعافية والسعادة والتوفيق في تأدية المهام، كل في موضع مسؤوليته، وتنعم فيه بلادنا الجزائر بالخير والمسرات ومزيد من الاستقرار والأمن والأمان والتنمية المستديمة في ظل القيادة الرشيدة والحكيمة والمبصرة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

الآن نباشر أعمالنا وبداية أحيل الكلمة إلى السيد محمد زوبيري ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد زوبيري: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم إلى معالي وزير المالية بطرح السؤال التالي نصه والذي نطرحه للمرة الثالثة.

طرح المرة الأولى على السيد وزير المالية السابق، السيد

عبد الرحمن بوخالفة والذي وعد بدوره أن ينظر في القضية وسيجد حلا لها، والمرة الثانية مع وزير المجاهدين الذي رد بأن هذا الانشغال من صلاحية وزارة المالية، ونحن اليوم نتشرف ويطول عمرنا لنواصل دفاعنا عن مكسب الحرية، هذا المكسب الذي يؤخذ ولا يعطى وهذا حق وليس بصدقة، كما قال وزير المجاهدين، من أعلى مدينة وهران الأسبوع الفارط. وقد صدق القول بأنه لو لا هم لما سمح لي أن أقف بهذا المنبر وأدافع عن حق المجاهدين والأبطال، ولو لاهم لما كانت حكومة ولما كان السيد محمد زوبيري في هذا المنبر يخطب على زملائه.

هي إشكالية بسيطة من شأنها رفع غبن وكل الإجراءات البيروقراطية عن المجاهدين الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل أن نعيش في كرامة ورخاء دون أن يكون لها أثر مالي سلبي، معالي الوزير.

وتتمثل في نقطتين هامتين:

ـ تصحيح الرخصة التي تمنح كل خمس سنوات إلى ثلاث سنوات والتي يشار إليها في البطاقة الرمادية، لأنه في البطاقة الرمادية يوضع 36 شهرا، إذن هؤلاء الأشخاص الذين لا يزالون على قيد الحياة أصغرهم يبلغ من العمر 80 سنة حتى وإن أطال الله في عمره ومدده إلى 20 سنة سنمحنه رخصتين حسب عمره وتصحيح الرخصة التي تمنح من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات والتي يشار إليه في البطاقة الرمادية.

معالي الوزير، إن عدد هذه الفئة أصبح قليلا بحكم مرور السنين ولكي لا نندم على أمهاتنا وآبائنا المجاهدين، ولكي نوفيهم حقهم وواجب علينا أن نساهم ولو بقليل في مكافأتهم على نعمة الاستقرار والحرية التي ليس لها ثمن، ونحن نرى مع اشتعال الحروب في الدول المجاورة ونرى الحساد يحسدوننا على هذا الاستقرار الذي كان حديث لقاء تلفزيوني بث البارحة على قناة «TV5 موند سويس» جميع الخبراء منهم أمريكان وأوروبيون وكذلك عرب تحدثوا عن حنكة وخبرة الجزائريين، وعلى رأسهم المجاهد الكبير فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

والنقطة الثانية؛ وضع آليات جديدة لاقتناء سياراتهم دون المرور بوسيط؛ يعني لا يمر على المتعامل أو الوكيل أو الوسيط التجاري، هذا الإجراء الذي يثقل كاهلهم والسماح لهم بالتعامل المباشر مع البنك فقط، وفقا للرخصة الممنوحة لهم وقيامهم بالإجراءات الجمركية، وهكذا ـ كما قلنا سابقا ـ لن يؤثر سلبا على المستوردين وعلى خزينة الدولة، وهذا لا يستأهل النقاش لأن 1٪ وحسب معلومات المجاهدين توجد 1000 رخصة و98000 رخصة لمستوردي السيارات يعني يبقى لديهم 98000 وبهذا نكون قد قطعنا الطريق أمام الاحتكار، لأن هذه الرخص كانت سببا في بروز الهيمنة التي يمارسها الوسيط والتي من بين نتائجها الحتمية رفع نسبة الأرباح.

تقبلوا مني، معالي وزير المالية، فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد زوبيري؛ وللجواب ندعو السيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضل عضو مجلس الأمة، السيد محمد زوبيري الفاضل، بطرح سؤال شفوي يتعلق بالاستفسار عن إمكانية فتح المجال للمجاهدين لاستيراد مركبات سياحية دون وسيط تجاري، مع الإعفاء من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية وعمليات الصرف.

في هذا الصدد، أود أن أحيط صاحب السؤال علما أنه بمقتضى المادة 104 من القانون رقم 79 ـ 09، المتضمن قانون المالية لسنة 1980 المعدل والمتمم، يحق لمعاقي حرب التحرير الوطني اقتناء المركبات الآتي ذكرها كل خمس (05) سنوات بالإعفاء الكامل من الحقوق والرسوم الجمركية، وكذا من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية وعمليات الصرف ويتعلق الأمر بكل:

ـ مركبة سياحية جديدة مستوردة بالعملة الصعبة وبإمكانياتهم الخاصة،

ـ مركبة سياحية جديدة لدى الوكلاء المعتمدين بالجزائر، والمدفوع ثمنها بالعملة الوطنية.

وذلك على ألا تتعدى سعة أسطواناتها 2000 سنتمتر

مكعب بالنسبة لمركبات البنزين و 2500 سنتمتر مكعب بالنسبة لمركبات الديازال.

يفهم من ذلك إذن، أنه بإمكان المجاهدين استيراد المركبات المذكورة مباشرة من الخارج، دون المرور على وكلاء السيارات، وبأموالهم الخاصة من العملة الصعبة، وهي الإمكانية التي استفاد منها قدامى المجاهدين على مر الوقت إلى يومنا هذا.

مع العلم، أيضا إضافة، أنه لا يمكن للمواطن، طبقا للقانون الساري، الحصول على العملة الصعبة مباشرة من البنك، بحكم أن بلدنا لم يتبن إلى غاية اليوم مبدأ الحرية الكاملة للصرف، وهي قاعدة تنطبق على كافة المواطنين على قدم المساواة، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير المالية؛ السيد محمد زوبيري هل لديك تعقيب؟ تفضل.

السيد محمد زوبيري: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

أولا، نشكر معالي الوزير على هذه الاستفسارات التي كان وكانوا من قبل قالوا نفس الكلام، سيدي الوزير، هذا المجاهد الذي نتحرى اليوم ومن هذا المكان ونقول ما شئنا ونمشي حيث شئنا أبعثه إلى (السكوار) شارع زيغوت يوسف لكي يصرف النقود بـ 200 ـ أعطيك مثالا واحدا فقط، سيدي الوزير، يقدر مبلغ سيارة «تيڤوان» 300.00 فعندما أشتريها من عند المتعامل أو الوكيل أو الوسيط التجاري فإنه يقدر قيمتها بـ 3.600000 وعندما أذهب إلى (السكوار) يرتفع سعرها إلى 5.400000 يعني 200 مليون زيادة.

هل يمكن لهذا المجاهد أن يتقايض مع مافيا (السكوار) لكي يذهب ليشتري ويصرف ماله لجلب السيارة!! فبفضل هذا المجاهد نحن نجلس هنا اليوم وبفضله نلقى احترام الناس، معالي الوزير هذا الأمر لايوجد فيه مشكل مالي كنتيجة للأزمة الاقتصادية ويمكننا وضع قرار وزاري وإقرار حد أعلى لصرف العملة ويبعث مصاريفه. إنها 1000 وليست 90000 وتبقى لنا 97000 من 98000 وليتمتع بها المستوردون ويربحوا كما يشاؤون وأنت على علم بذلك، فهذا الملف سوف أعطيه لك وثبت به كل الأجور، ولقد استخرجت وثائق من لوكسمبورغ وفرنسا وألمانيا فأرخص سيارة في لوكسمبورغ ثمنها 16، أي إذا اقتنى سيارة من لوكسمبورغ سيربح 16٪ بالنظر لفرنسا وألمانيا ويمكن للأشخاص الذين يشترون سيارات بالآلاف سيشترونها بأبسط ثمن لا نمنعهم، معالي الوزير، وهؤلاء هم المجاهدون وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية، ولابد من إيجاد حل لهذا المشكل نهائيا وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد زوبيري؛ الكلمة الآن مجددا للسيد الوزير إن كان لديه تعقيب؛ ليس لديك ما تقوله.

شكرا، معالي الوزير، ونبقى دائما في قطاع المالية والكلمة للسيد محمود قيساري، فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: السلام عليكم، بسم الله الرحمن الرحيم.

جناب السيد رئيس الجلسة المحترم بالنيابة،

الإخوة الزملاء الأفاضل،

الإخوة أعضاء الحكومة،

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور وأحكام القانون العضوي رقم 99 ـ 02، المؤرخ في 08 مارس 1999 والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال التالي نصه:

ـ ما مدى إمكانية إصدار سندات القرض السندي غير الربوية (دون فوائد) أي بمبدأ المرابحة، الذي هو ضرورة ملحة لدى الكثير من رجال الأعمال والمؤكدين على جاهزيتهم لمساعدة الاقتصاد الوطني، شرط ألا يكون هناك مانع شرعي؟

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة مجددا للسيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضل عضو مجلس الأمة، السيد محمود قيساري الفاضل، مشكورا، بتوجيه سؤال شفوي حول إمكانية إصدار سندات خالية من الفائدة، في إطار القرض السندي الذي طرحته الخزينة العمومية، وهو السؤال الذي يتيح لي التطرق إلى عناصر الرد التالية:

يتعين في البداية التذكير بالمجهودات التي تم بذلها في سبيل تحقيق مستوى أعلى من الاحتواء المالي أو (L'inclusion financière)، ويهدف هذا المسعى إلى إتاحة الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية لفائدة أكبر عدد من المواطنين.

وترجم ذلك عبر سلسلة من الإجراءات منها:

- تبسيط إجراءات فتح الحسابات البنكية لفائدة الخواص والشركات.
- تكثيف شبكة البنوك لتقريب الخدمات من المواطنين.

كما يجب التنويه بالإجراء الذي سنه قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والهادف إلى الامتثال الجبائي، الذي حفز بعض التجار وأصحاب المؤسسات غير المهيكلين، على الاندماج في القطاع الرسمي.

تندرج كل هذه المبادرات في إطار استراتيجية شاملة لعصرنة النظام المالي بتوسيع قاعدته وتنويع الخدمات والمنتوجات المالية التي تقدم إلى الزبائن.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإطار القانوني الساري المفعول، يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بعرض منتوجات مالية غير مبنية على سعر الفائدة، وقد أصدرت تعليمات للبنوك العمومية بصفتي رئيس الجمعية العامة لهذه المؤسسات لتعرض على زبائنها منتوجات من هذا النوع تسمى المنتوجات المشاركة أو (les produits participatifs) خلال هذه السنة.

ينتظر كذلك من شركات التأمين أن تباشر عرض منتوجات تأمين جديدة، تتوافق مع طلبات كل المواطنين.

وفي إطار تحسين التحصيل لفائدة الادخار العمومي، قامت الخزينة العمومية في 17 أفريل 2016 بإصدار قرض حمل تسمية «القرض الوطني للنمو الاقتصادي».

لقد رصدت المبالغ المحصلة من هذا القرض، والتي فاقت 560 مليار دينار جزائري، لتمويل مواصلة إنجاز منشآت قاعدية من موانئ وسكك حديدية وري وتوسيع المناطق الصناعية.

كما أنه من المحتمل أن تقوم الدولة بإصدار ـ هذه السنة ـ قروض أخرى دون فائدة، وهو مشروع قيد الدراسة.

وتلجأ البنوك حاليا، على غرار الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية، إلى إصدار أوراق مالية دون فائدة ولمصلحة الجمهور، فضلا عن وجود دفتر للتوفير دون فائدة.

ضف إلى ذلك، سعي الدولة في إيجاد كل الفرص المتاحة من أجل تعبئة المبالغ التي تساعدها في إنجاز برنامجها الاستثماري، حيث إن مصالح وزارة المالية تدرس كافة الاحتمالات لتنويع وتوسيع مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية للدولة.

ذلكم ما يستدعيه سؤال عضو مجلس الأمة الفاضل من معطيات، وشكرا على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمود قيساري هل من تعقيب على رد السيد وزير المالية؟ تفضل.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

وعلى ذكر البنوك، يعني في إطار تجسيد سياسات السيد الرئيس، الداعية إلى التشبث بتعاليم الدين الإسلامي، خاصة في رسالته الأخيرة التي دعت وبما لا يدع مجالا للشك عن هذه الضرورة من أجل اتزان واستقرار الجبهة الداخلية على المستوى الاستراتيجي المنظور والبعيد.

سيدي الوزير، لقد قلتم إنكم بصدد إصدار قروض دون فوائد، يعني ما مدى تجسيدكم لهذه الإرشادات والتوجيهات التي قام بها السيد الرئيس في إمكانية استحداث بنوك وطنية تعمل وفق الشريعة الإسلامية على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر؟ سيدي الوزير، إن هذا المطلب يعد ملحا جدا من طرف رجال الأعمال المحافظين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري ومجددا الكلمة للسيد وزير المالية إن كان لديه تعقيب؟ شكرا.

السيد وزير المالية: لا، أريد أن أقول إنه في القوانين السارية المفعول لاتوجد بنوك إسلامية أو بنوك غير إسلامية، أي كافرة، لكن توجد بنوك عالمية كما يوجد في جميع البلدان وهذه البنوك يمكن أن تتعامل مع جميع المواطنين بإصدار سندات بالفائدة أو سندات بغير فائدة ولهذا لا داعي لاستحداث بنوك جديدة في البلد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير المالية؛ ونواصل دائما مع قطاع المالية والكلمة للسيد عبد القادر شنيني، فليتفضل لطرح السؤال.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

الموضوع: سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير المالية.

السيد الوزير، اعتمد بنك الجزائر في سنة 1997، 46 مكتب صرف للعملة الصعبة ثم تراجع عن قراره في سنة 2007، ليصبح صرف العملة الصعبة خاصا بالبنوك عبر التراب الوطني، وفي 5 أفريل 2016 ظهر مرسوم يسمح للخواص إعادة فتح مكاتب الصرف لمحاربة ورقابة السوق الموازية للعملة، وما يلاحظ أن عملية الصرف لاتزال تتداول في الشوارع حاملة معها جميع مخاطر الغش والأوراق المزورة، سؤالي هو كالآتي:

ـ ما هو مصير مكاتب الصرف بعد مرسوم 5 أفريل 2016؟

لكم مني، سيادة الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة مجددا للسيد وزير المالية ليقدم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تعرض عضو مجلس الأمة، السيد عبد القادر شنيني الفاضل، في سؤاله الشفوي إلى مكاتب الصرف، بحيث يتساءل عن مصير هذه المكاتب بعد صدور ما سماه بالمرسوم التنفيذي المؤرخ في 05 أفريل 2016؟

في البداية أنا شاكر للسيد شنيني، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، على طرح انشغاله في إطار مهامه البرلمانية، كما أود أن أشير، كملاحظة أولى، إلى أن الإجابة عن مضمون السؤال ليس في الحقيقة من، اختصاص وزير المالية، وذلك استنادا إلى أحكام القانون رقم 03 ـ 11 المتعلق بالنقد والقرض، لكن لابأس من التعرض للمسألة وفق معطيات بنك الجزائر في هذا المجال.

تستدعي الإجابة التطرق إلى العناصر والتوضيحات التالية:

أولا: إن الـ 46 مكتب صرف المشار إليها في السؤال، قد تحصلت فعلا على اعتمادات من بنك الجزائر، طبقا لأحكام التعليمة رقم 96 ـ 08، والتعليمة رقم 97 ـ 13، المتخذة تطبيقا للنظام رقم 95 ـ 07، المتعلق بالرقابة على الصرف. من بين الستة والأربعين (46) اعتمادا إذن، تم سحب 40.

ـ 13 منها بطلب من المستفيدين من الاعتمادات أنفسهم.

ـ و 27 منها ألغيت لعدم إنشاء مكاتب الصرف ومن ثم عدم دخولها في النشاط لمدة طويلة.

ثانيا: جاء النظام رقم 16 ـ 01، المعدل والمتمم للنظام رقم 07 ـ 01، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، لتحديد أكبر، لصفة مكاتب الصرف وليوسع صراحة من ممارسة عمليات الصرف لهذه الكيانات، وستتعرض بالتدقيق،

عند الحاجة، تعليمة بنك الجزائر، تطبيقا لهذا النظام، إلى شروط إنشاء واعتماد وتنظيم وعمل مكاتب الصرف.

كما تجدر الإشارة إلى عدم وجود مرسوم مؤرخ في 05 أفريل 2016 يتعلق بمكاتب الصرف، مثلما جاء في السؤال.

ثالثا: يتمثل نشاط مكاتب الصرف في عمليات الصرف اليدوية التالية:

- شراء العملة الصعبة مقابل الدينار لدى غير المقيمين أثناء إقامتهم بالجزائر،
- شراء العملة الصعبة مقابل الدينار، لدى المقيمين،
- بيع العملة الصعبة مقابل الدينار، لغير المقيمين فقط عند مغادرتهم الجزائر، في حدود المبالغ المصرفة والتي لم يتم إنفاقها أثناء إقامتهم.

علما أنه بحكم القانون الساري، لا يمكن لهذه المكاتب بيع العملة الصعبة للمقيمين، ذلك أن بلدنا لم يتبن مبدأ الحرية الكاملة للصرف.

من جهة أخرى، تطبق مكاتب الصرف معدلات وعمولات محددة من طرف بنك الجزائر.

ويجب أن يخضع هذا النشاط للقواعد التي يصدرها بنك الجزائر، وفقا للقوانين والأنظمة السارية المفعول، خصوصا في مجال قابلية تحويل العملة الوطنية، وحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

رابعا: إن تطور نشاط مكاتب الصرف له صلة قوية بمستوى عرض العملة الصعبة، من جهة، خصوصا من طرف غير المقيمين، والذي لا يزال ضعيفا جدا بسبب ضعف الحركة السياحية وكثرة الطلب على العملة الصعبة، من جهة أخرى؛ ومن ثم عدم توازن العرض والطلب، وبالتالي فإن إنشاء مكاتب الصرف لا يكفي لوحده لحل إشكال السوق الموازية للصرف، بل يتطلب الأمر العمل على تجاوز العقبات المذكورة، وهو ما تسعى إليه السلطات العمومية تدريجيا.

وشكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير المالية؛ السيد عبد القادر شنيني هل لديكم تعقيب على رد السيد وزير المالية؟ تفضل.

السيد عبد القادر شنيني: بدوري أشكر معالي وزير المالية، فالجواب كان صريحا وكاملا، نتمنى له فقط التوفيق والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ وشكرا للسيد وزير المالية ونمر الآن إلى قطاع آخر وهو قطاع الطاقة ومع أول سؤال بخصوص هذا القطاع يوجه للسيد الوزير من طرف السيد بوجمعة زفان، فليتفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زفان: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة الفاضل،
السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

في البداية، يجدر التنويه والإشادة بما قامت به الدولة من اهتمام وتدعيم خاص لعملية التواجد والتوسع المستمر للشركات التي تعمل في استغلال المحروقات بمختلف المناطق في الصحراء وفي ولاية أدرار بصورة خاصة، بما فيها تلك المعنية بانتاج الطاقة الشمسية، حيث يسجل في هذا المجال إقبال متزايد لشباب الولاية قصد العمل في هذه الشركات، مع العلم أن ذلك يتطلب الحصول على شهادات في التخصصات المطلوبة للعمل فيها.

وهذا ما دفعنا لتقديم السؤال إلى معالي وزير الطاقة، من أجل معرفة الأسباب والدوافع التي تجعل أغلب الشركات العاملة في أدرار، تتهرب من إعطاء الموافقة للشباب الذين يتم توجيههم من طرف مراكز التكوين المهني لإجراء التمهين والتكوين في شعب الصناعات البترولية والمنشآت الميكانيكية والصناعة الحديدية والكهرباء الإلكترونية، بهدف الحصول على الشهادات في التخصصات التي تسمح لهم بالعمل مستقبلا في هذه الشركات، وفي هذا الصدد، نقدم الشكر لشركة «لونافور» بحاسي مسعود كونها الشركة الوحيد التي أخذت على عاتقها إلى حد

الآن ضمان التكوين عن طريق التمهين لأربعة عشر (14) متمهنا في النشاط المرتبط بمجال اختصاصها.

وتقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة للرد على سؤال الزميل.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أيها الحضور الكريم،

شكرا للسيد المحترم، بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بالعمل والتكوين والتدريب في قطاع الصناعات البترولية، ومراكز التكوين المهني في ولاية أدرار.

وبهذا الخصوص يجب التذكير بما قام به القطاع في هذا المجال على مستوى ولاية أدرار:

1ـ فيما يتعلق بالتوظيف، فقد قامت سوناطراك وفروعها بالعمليات التالية:

ـ توظيف 1600 شاب، منهم 199 تم تكوينهم ثم توظيفهم وهذا خلال الفترة 2013 ـ 2015؛

ـ تشغيل 590 شابا منهم 13 تم تكوينهم في الفترة ما بين جانفي ونوفمبر 2016.

2ـ فيما يتعلق بخلق فرص العمل في إطار المناولة:

ـ فقد ساهمت شركات القطاع في خلق حوالي سبعة آلاف منصب شغل مباشر وغير مباشر خلال الفترة 2014 ـ 2016.

3ـ بالنسبة لتكوين الشباب: تم تكوين وتدريب 250 شابا من قبل شركات قطاع الطاقة ما بين 2014 و 2016،

بعد المسابقة التي نظمتها سوناطراك في ديسمبر 2014، تم قبول 50 مترشحا من ولاية أدرار من أجل التكوين في الاختصاص منهم 20 مهندسا و 30 تقنيا ساميا، أي حوالي 12٪ من مجموع المترشحين.

ـ في إطار المسابقة التي نظمتها سوناطراك في 01 أكتوبر 2016 على مستوى كل الولايات الجنوبية، شارك 252 مترشحا من ولاية أدرار من أجل الحصول على 28 منصب شغل، منهم 17 إطارا.

ـ إستفادت 18 مؤسسة صغيرة التي بادر بها شباب الولاية من عقود المناولة مع سوناطراك خلال الفترة 2013 ـ 2015، وسيتم إنجاز مركز جديد للتكوين في مدينة أدرار ومن المتوقع انطلاق أشغال الإنجاز قبل نهاية 2017.

وعليه، فإن كل هذه الإجراءات تدل على أن انشغالات ولاية أدرار في مجال التكوين والتوظيف التي تتعلق بقطاع الطاقة، قد تم التكفل بها.

وسيستمر القطاع في التكفل بانشغالات سكان المنطقة، وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الطاقة؛ أسأل السيد بوجمعة زفان هل لديه تعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد بوجمعة زفان: شكرا للسيد رئيس الجلسة والشكر موصول أيضا للسيد معالي وزير الطاقة على المعلومات التي قدمها في هذا المجال، إلا أننا نشير إلى أن الغاية من طرح هذا التساؤل هو لفت انتباه الوزارة قصد اتخاذ الإجراء المناسب مع كل الشركات المعنية في المنطقة، لتمكين الشباب الراغبين في التكوين في التخصصات محل العمل وذلك حتى نجنبهم اللجوء إلى الاعتصامات التي تقع من حين لآخر وإغلاق المؤسسات والدخول في مشادات مع مصالح الأمن ومايترتب عن ذلك من إلحاق الضرر بالمعنيين من جهة وتعطيل لمصالح الشركات من جهة أخرى.

حيث يتطلب الأمر إلزام المؤسسات في دفتر الشروط على مستوى الولاية إدراج مساهمتها الخاصة في تكوين الشباب عن طريق التمهين في التخصصات التي تضمن لهم العمل مستقبلا فيها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل بوجمعة زفان؛ والكلمة مجددا للسيد وزير الطاقة، تفضل.

السيد وزير الطاقة: لقد تكلمنا وقلنا بأن كل

مؤسسات القطاع سوف تتخذ كل الإجراءات لكي لا تجعل فوارق بين كل الشباب والعمال في مناطق الجنوب، هذا هو الرد.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، ألا وهو قطاع الطاقة والكلمة للسيد مصطفى جغدالي، فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي وهو مشكور.

السيد مصطفى جغدالي: السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

السيد الوزير، بودي أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على المجهودات الجبارة المحققة على رأس وزارة الطاقة في الاجتماعات الأخيرة مع المصدرين ومع غير المصدرين للبترول والنتيجة نلمسها اليوم، أي سعر البترول هو 56 دولارا.

سيدي الوزير، تناقلت وسائل الإعلام أن وزارة الطاقة قامت بشراكة مع الألمان فيما يخص الطاقة المتجددة، أي استخراج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية واستبشرنا خيرا بهذا المشروع، وزادنا افتخارا واعتزازا لما سمعنا بأننا سوف نصدر الكهرباء إلى الخارج ولأن الشريك هي ألمانيا الرقم 01 عالميا في عالم الميكانيك وتجربتها في الجزائر لخير دليل، مصنع (SNVI) لصناعة الشاحنات والجرارات الفلاحية وصناعة آلات الحفر بقسنطينة.

سؤالي: أين وصلت الشراكة مع الألمان؟ وهل هو نفس المشروع الذي حول إلى الجارة المغرب؟

سيدي الوزير، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

أيها الحضور الكريم،

شكرا للسيد مصطفى جغدالي على سؤاله المتعلق بالتعاون مع ألمانيا في مجال الطاقات المتجددة.

قبل أن أجيب عن انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يجب التذكير بأن الجزائر بدأت في إنجاز برنامج وطني لتطوير الطاقات المتجددة، يهدف إلى تركيب 22 ألف ميغاواط، مما سيرفع حصة الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة إلى 27٪ من الإنتاج الوطني للكهرباء بآفاق 2030.

ويرتكز هذا البرنامج أساسا على الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح.

وقد أنجز القطاع في هذا الإطار، إلى حد الآن، حوالي 400 ميغاواط من الطاقات المتجددة، منها:

ـ المحطة الهجينة لحاسي الرمل بقدرة 150 ميغاواط (25 ميغاواط من الشمس)،

ـ 10 ميغاواط عن طريق الرياح بأدرار،

ـ المحطة الشمسية التجريبية بغرادية بقدرة 1.1 ميغاواط،

ـ 22 محطة لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية بقدرة 343 ميغاواط، موزعة على 14 ولاية، منها 270 ميغاواط دخلت في الخدمة و73 ميغاواط ستدخل الخدمة نهاية جانفي 2017.

وبهدف مواصلة إنجاز هذا البرنامج، سيتم طرح، في أواخر شهر جانفي الحالي 2017، مناقصة للمستثمرين الوطنيين والأجانب لتركيب أربعة آلاف ميغاواط، وعلى المستثمر أن يصنع في الجزائر المعدات، خاصة الألواح الشمسية.

فيما يتعلق بالتعاون مع الشركات الألمانية، يجب التذكير بما يلي:

1ـ لقد أنجزت سونلغاز خلال سنتي 2012 ـ 2013 دراسة مع شركة (مبادرة صناعة الصحراء) والتابعة لشركة «ديزارتك» لتركيب محطات لتوليد الطاقة المتجددة بقدرة إجمالية تقدر بألف ميغاواط، منها 90٪ موجهة للتصدير إلى أوروبا.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة:

ـ مراجعة الشروط القانونية الأوروبية،

ـ الاستجابة للشروط التقنية (عبور البحر)،

ـ الحصول على نتائج اقتصادية مواتية، لأنه حاليا سعر الكليواط /ساعة، المسلم إلى أوروبا ليس تنافسيا.

2ـ نظمت وزارة الطاقة في 25 ماي 2016، ورشة، جمعت الفاعلين في الجزائر وألمانيا الذين ينشطون في مجال الطاقات المتجددة.

3ـ وقعت شركة كهرباء الطاقات المتجددة، فرع مجمع سونلغاز عقدا بمبلغ 15.6 مليار دينار جزائري مع الشركة الألمانية (Belectric) «بيلكتريك» لإنجاز أربع (04) محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة 85 ميغاواط، في كل من: سعيدة (30 ميغاواط)، النعامة (20 ميغاواط)، البيض (23 ميغاواط) وسيدي بلعباس (12 ميغاواط).

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الطاقة؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي هل لديه تعقيب؟ تفضل.

السيد مصطفى جغدالي: السيد الوزير، نشكركم على الإجابة الشاملة والكاملة، على هذا المشروع ولكن هناك بعض النقاط العالقة والتي لانجد لها جوابا إلا عند وزير الطاقة.

سيدي الوزير، كم قيمة استهلاك الجزائر من الكهرباء ولو أن الرقم كبير نطلب منكم إفادتنا به ولو باليورو؟ ونقطة ثانية ولو أنها خارج السؤال تصب في اهتمامات النواب والمجتمع الجزائري ما قيمة تكرير المواد الاستهلاكية لـ 1 لتر من البنزين والمازوت... إلخ؟ وهل هذه المواد مدعمة؟ وكم عدد مصانع التكرير في الجزائر؟ وهل استيراده أحسن من التكرير؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: معالي الوزير، تفضل.

السيد وزير الطاقة: سوف يكون الجواب في المرة القادمة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي وزير الطاقة؛ ونمر الآن إلى قطاع آخر وهو قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري والكلمة للسيد ناصر بن نبري، فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي وهو مشكور على ذلك.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد؛

السيد رئيس الجلسة،

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير،

في إطار البرنامج التكميلي لسنة 2014، استفادت محافظة الغابات لولاية بومرداس من غلاف مالي بقيمة 20 مليار سنتيم، من أجل إعادة تهيئة حظيرة غابة الساحل ببلدية زموري، والتي عرفت أول عملية تهيئة سنة 1987 بغلاف مالي قدره 1.2 مليار سنتيم، وبمرور الزمن ونظرا للحالة الأمنية التي عرفتها المنطقة في العشرية

السوداء، تدهورت الحظيرة ومنشآتها.

وبعد استتباب الوضع الأمني عادت الحظيرة لاستقطاب أعداد متزايدة من العائلات والزوار على مدار السنة، وتعرف توافدا استثنائيا، خاصة بحلول فصل الصيف وبالنظر لما تتمتع به من موقع طبيعي يجمع بين خضرة الغابة وزرقة البحر.

وحفاظا على هذه الثروة الطبيعية، والمورد السياحي الهام، تم إعداد دراسة من أجل تهيئتها على مساحة 50 هكتارا قابلة للتوسع لحدود 1000 هكتار، حيث تم رصد المبلغ المالي المطلوب للمشروع، حيث أنهى مكتب الدراسات المكلف بإعداد دراسة المشروع عمله، وتقاضى أتعابه من الميزانية المرصودة، لنتفاجأ ودون مبرر بقرار تجميد المشروع، رغم أن التعليمات تنص على أن المشاريع التي انطلق العمل بها والمرتبطة بالتنمية المحلية غير معنية بقرار التجميد.

سيدي الوزير المحترم،

وحتى تكون غاباتنا منتجة وتدخل في صلب التنمية المحلية، ومن أجل رفع مداخيل الجباية المحلية، ومن أجل فتح مناصب عمل جديدة، ومن أجل الحفاظ على استمرارية الغابة، وخدمة لقطاع السياحة وتوفيرا لراحة المواطن.

بناء على ماسبق أتساءل: أليست كل هذه المعطيات مرتبطة بالتنمية؟

سيدي الوزير،

- فما هي الأسباب التي أدت لاتخاذ قرار تجميد هذا المشروع رغم تخصيص الغلاف المالي الخاص به؟

- وما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لإعادة بعث المشروع؟

تفضلوا بقبول فائق الاعتبار والتقدير؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وأقول للجميع عام سعيد، إن شاء الله، و عمر مديد بمناسبة حلول السنة الجديدة.

في البداية، أريد أن أشكر السيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بمشروع تهيئة غابة الساحل بزموري، ببلدية زموري ولاية بومرداس وعن الأسباب التي أدت إلى تجميد هذا المشروع، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

تقع غابة الساحل ببلدية زموري وتتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 342 هكتارا، تم تخصيص 50 هكتارا، منها لتحويلها وتهيئتها كغابة للاستجمام والتسلية، لكن وفي سنة 2014، تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 200 مليون دينار بما يساوي 20 مليار سنتيم من أجل تهيئتها في إطار البرنامج القطاعي التنموي التكميلي لسنة 2014، وعلى هذا الأساس قامت محافظة الغابات لولاية بومرداس بالإبلاغ عن مناقصة وطنية رقم 04 ـ 2014، المؤرخة في 26 نوفمبر سنة 2014، من أجل اختيار مكتب الدراسات المؤهل ليقوم بدراسة ومتابعة أشغال التهيئة لغابة الاستجمام وتسلية الساحل لزموري.

وتنفيذا لهذه الدراسة تم إنجاز التسييج الخارجي لغابة الاستجمام من أجل تحديدها وحمايتها، وتبعا لتجميد العملية للظروف المالية التي تمر بها البلاد سيتم إعادة بعث هذا المشروع عن طريق الاستثمار الخاص، وذلك وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 ـ 368، المؤرخ في 19 أكتوبر 2006، والذي يحدد النظام القانوني لرخصة استغلال غابات الاستجمام وشروط كيفيات منحها وهذا الملف هو في طور الدراسة على مستوى مصالح الغابات.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها وأشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ السيد ناصر بن نبري هل لديكم تعقيب؟ تفضلوا.

السيد ناصر بن نبري: نعم، شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ نائب رئيس مجلس الأمة.

أشكر معالي السيد الوزير على عناصر الإجابة التي أفادنا بها ردا على السؤال الذي طرحته.

معالي الوزير المحترم، لدي بعض المعطيات أريد أن أوضحها لكم:

1ـ فيما يخص المساحة؛ المساحة ـ معالي الوزير ـ هي 1000 هكتار، لدينا غابة الساحل 342 هكتارا، إضافة إلى المجموعات الفلاحية، لأن غابة الساحل بزموري تمتد إلى بلدية لقاطة وبها 500 هكتار وغابة مندورة بها 500 هكتار إضافة إلى العرق الرملي، فغابة الساحل لها دفتر ملكية، لكن غابة مندورة ليس لديها دفتر المكلية لأنها حكومية، وكل ما هو موجود كغطاء نباتي يخضع للنظام العام، طبقا لنص المادة 7 ـ 13 من القانون رقم 84 ـ 12، المؤرخ في 23 جوان 1984 الموافق23 يونيو، المتضمن للنظام العام للغابات.

معالي الوزير، هذا القانون الذي يجب مراجعته نظرا لعدة أسباب، الوقت غير مناسب من أجل ذكرها، لكن أظن أن هناك مشروعا تمت تهيئته في المديرية العامة للغابات.

هذا، أولا، فيما يخص المساحة.

النقطة الثانية: لدي بعض المميزات والمواصفات لغابة الساحل ـ معالي الوزير ـ غابة الساحل المتواجدة في موقع جد هش، غير مستقر، موقعها يحده من الشرق واد يسر ومن الغرب واد صفصاف ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، لا يوجد ما يمنع من استمرارية الغابة فهي مباشرة تصب في البحر، نادرا مانجد غابة في البحر ومسطحة ومن الجنوب أراضي فلاحية وتجمعات سكانية حوالي 50 ألف تجمع سكاني بين زموري ولقاطة ، والنقطة التي وددت أن أوضحها لك، معالي الوزير، بأن هناك ضغطا كبيرا على هذه الغابة.

التربة غضارية، رملية والأرض بها مسطحة من 0 إلى 3 والمياه ـ معالي الوزير ـ هي مياه جوفية ومياه سطحية والعمق هو ما بين 4 إلى 5 أمتار، الأمطار من 700 إلى 900 ملم، الطابع المناخي رطب، نوع الأشجار هو الصنوبر الحلبي.

معالي الوزير، لكي أختصر وفي الختام، الهدف من طرح هذا السؤال هو إنجاز دراسة اجتماعية واقتصادية مع مراعاة الجانب الطبيعي.

ـ دراسة اجتماعية اقتصادية لهذه الغابة.

ـ إدراج غابة الساحل ضمن الغابات المحمية وطنيا وهناك مشروع على مستوى مديرية البيئة لولاية بومرداس، ولائيا.

ـ إعادة بعث المشروع لتهيئة الحظيرات تهيئة غابة الساحل.

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، وفقكم الله في مهامكم النبيلة لحماية البيئة، معالي الوزير، المهمة النبيلة هي حماية الطبيعة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد، الزميل، ولعلمكم، السيد الوزير، أن السيد ناصر بن نبري مختص في المجال وهو مهندس دولة، لهذا أفادنا ببعض التوضيحات التكميلية.

الكلمة لكم مجددا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

طبعا، عضو مجلس الأمة، السيد ناصر بن نبري شخص معروف وهو غني عن كل تعريف بالنسبة لتخصصه، ليس لدي تعقيب على ما تفضل به، على كل حال لقد أفادنا بمعلومات ونحن سنأخذها بعين الاعتبار.

الأمر المؤكد أن قطاع الغابات اليوم هو في قلب المعادلة بالنسبة للتنمية الفلاحية وبعث الاستثمار في هذا القطاع. وعلى هذا الأساس تكلمت عن النظرة الجديدة فيما يتعلق بهذا المشروع أو المشاريع التي لها نفس النمط، أي تهيئة الغابات للاستجمام والتسلية، يوجد إطار قانوني يسمح للمستثمرين لكي ينشطوا في هذا المجال، وبالتالي فكل الشروط مهيئة وتوجد لجنة على مستوى كل ولاية يرأسها السيد الوالي، فأي متعامل اقتصادي يود أن يستثمر في هذا المجال، مجال الاستجمام والتسلية في الغابات، فالمجال مفتوح ونحن بصدد تشجيع مثل هذه المبادرات وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذه

التوضيحات القيّمة، ونبقى دائما في نفس القطاع، أي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والكلمة للسيد حسني سعيدي، فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، أوجه لكم هذا السؤال الشفوي التالي نصه:

قطاع الفلاحة أحد البدائل المطروحة اليوم ضمن مخططات الدولة، بعد انهيار عائدات البترول، بحكم المؤهلات التي تتمتع وتتوفر عليها بلادنا في هذا المجال.

وعليه، ضخت الحكومة أو الدولة على مدار 20 سنة كاملة أموالا ضخمة في إطار الدعم الفلاحي لاستصلاح الأراضي واقتناء العتاد للنهوض وتنشيط هذا القطاع الهام.

كما تم منح أراضي عن طريق الاستصلاح والامتياز وتحصل المستفيدون على أموال لهذا الغرض عبر التراب الوطني؛ ومنها ولاية بشار على الخصوص التي استفادت هي كذلك في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية على أغلفة مالية هامة، وتم منح أكثر من 48 ألف هكتار منذ 1983، للمستفيدين حيث تجاوز عدد الفلاحين بهذه الولاية أكثر من 10 آلاف فلاح.

معظم هؤلاء الفلاحين تحصلوا على أموال لحفر الآبار وإنجاز الصهاريج والسكنات الريفية، بالإضافة إلى استفادتهم لملكية تلك الأراضي في إطار قانون حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح.

معالي الوزير،

أموال طائلة صرفت على هذا القطاع وأراضي شاسعة منحت لهؤلاء طيلة 20 سنة إلى يومنا هذا.

- هل لنا أن نعرف كم هي مساهمة هؤلاء الفلاحين أو بالأحرى المستفيدون عن ولاية بشار من ناحية الإنتاج والتسويق محليا أو وطنيا؟

- هل حقق هذا القطاع بالولاية النتائج المطلوبة في مجال المنتوجات الفلاحية، أم هناك أراضي فلاحية وفلاحون على الورق لا غير؟

- ما هي التدابير الواجب اتخاذها للنهوض بهذا القطاع في الولاية على الأقل؟

- وما مصير تلك الأموال والأراضي غير المستغلة من أصحابها إلى حد الآن؟

لكم منا فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل حسني سعيدي؛ والكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

السلام عليكم مجددا.

في البداية، أشكر السيد حسني سعيدي، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه وهذا ما يدل على اهتمامكم الدائم بالقطاع الفلاحي وبالخصوص التدابير الواجب اتخاذها للنهوض بالقطاع الفلاحي في ولاية بشار.

وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

قطاع الفلاحة يعد من القطاعات الاستراتيجية التي تعول عليها الدولة، من أجل تطوير اقتصادها والحد من عملية الاستيراد وتنويع الصادرات لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد. ولقد عرف القطاع الفلاحي تطورا ملحوظا في جميع ميادينه منذ بدايه تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة والذي سمح بتطوير مختلف الشعب الفلاحية ورفع القدرة الانتاجية للبلاد.

وعليه، استفادت ولاية بشار على غرار كل الولايات الجزائرية من مبالغ مالية معتبرة، بهدف تنمية الفلاحة عبر مختلف برامج الدعم الفلاحي الذي تمنحه الدولة للفلاحين، لاسيما من طرف الصندوق الوطني للتنمية

الفلاحية بغلاف مالي قدر بـ 6 ملايير و644 مليون دينار، استفاد منها أكثر من 9000 مستفيد لإنجاز عدة عمليات نذكر من بينها ما يلي:

ـ إنجاز 4200 آبار وتنقيبات،

ـ غرس 12000 هكتار من الأشجار المثمرة،

ـ إنجاز 385 بناية لتربية الحيوانات،

ـ إنجاز 8 غرف للتبريد بسعة تقدر بـ 4800 $م^3$،

ـ توزيع 1082 خلية للنحل،

وكل هذه البرامج المختلفة التي استفادت منها ولاية بشار، مكنت هذه الأخيرة من تسجيل تطور ملحوظ في مجال الإنتاج الفلاحي وقفزة نوعية وكمية ما بين سنة 2001 الانطلاقة للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و2016 السنة التي تم فيها الإنجاز. نذكر من بينها توسيع المساحة الصالحة للزراعة من 16792 هكتارا إلى 35016 هكتارا.

ـ توسيع المساحة المسقية من 63399 هكتارا إلى 22000 هكتار.

ـ إرتفاع في قيمة الإنتاج من 8.9 مليار دينار جزائري إلى 14.9 مليار دينار جزائري، ما يمثل 1٪ من قيمة الإنتاج الوطني.

وفي هذا المجال، إسمحوا لي أن أوافيكم ببعض الأرقام التي سجلتها الولاية ما بين 2001 و 2016 في بعض الشعب الفلاحية.

ـ الحبوب: سجلنا من 9090 قنطارا قبل سنة 2001، واليوم سجلت الولاية، أي سنة 2016؛ 18425 قنطارا.

ـ الخضروات: كانت تسجل الولاية تقريبا 38000 قنطار قبل سنة 2001، المحصول اليوم الخاص بالخضروات بالولاية يقدر بـ 541312 قنطارا.

ـ بالنسبة للتمور: قبل 2001 دائما كنا نسجل إنتاج 93660 قنطارا واليوم تسجل الولاية 256025 قنطارا.

ـ بالنسبة للبطاطا: قبل سنة 2001 كان إنتاج البطاطا يقدر ب 3895 قنطارا وأصبح الإنتاج بالولاية اليوم 23000 قنطارا.

وكل هذه الديناميكية أدت إلى إحداث وفرة في الإنتاج، مما سمح بتمويل السوق المحلية وحتى بعض المناطق الجهوية، كما سمح بخلق حوالي 23320 منصب شغل على مستوى الولاية، منها 19396 منصب شغل دائم و3946 منصب شغل مؤقت.

أما فيما يتعلق بوضعية العقار الفلاحي على مستوى ولاية بشار فهي على النحو التالي:

1ـ بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الخاضعة للقانون رقم 83 ـ 18، المؤرخ في 13 أوت سنة 1983، والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية:

ـ عدد المستفيدين: 10811 لمساحة إجمالية تقدر بـ 48577 هكتارا عدد قرارات رفع الشرط الفاسخ 1312 قرارا بمساحة تقدر بـ 4490 هكتارا.

ـ العقود المعدة: 153 عقدا.

ـ عدد حالات رفض القرار المتضمن رفع الشرط الفاسخ 909 حالة لمساحة تقدر بـ 3007 هكتار.

2ـ نقطة ثانية تتعلق بالمستثمرات الفلاحية الخاضعة للقانون رقم 10 ـ 03، المؤرخ في 15 أوت سنة 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة:

ـ عدد المستثمرين الفلاحيين 1315 مستثمرا يحوزون على ما يقارب 3614 هكتارا تمت تسوية وضعية 1207 مستثمر بمنحهم عقود الامتياز.

3ـ والنقطة الثالثة وهي المستثمرات الفلاحية الجديدة، المنشأة في إطار المنشور الوزاري رقم 108، المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011، المتعلقة بإنشاء مستثمرة جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات:

ـ عدد المستفيدين 1789 منهم 538 استفادوا من عقود الامتياز.

أما بالنسبة للأراضي غير المستغلة، فالعمل جار لإحصاء كل الحالات المعنية وستتم دراستها حالة بحالة وهذا الأمر لا يمس فقط ولاية بشار لكنه يتعلق بكل التراب الوطني.

العملية انطلقت وللوقوف على تداعياتها سيتم اتخاذ قرار إسقاط، أقول إسقاط حقوق المستفيدين الذين لم يقوموا بعملية الاستصلاح واسترجاع أراضيهم لمنحها من جديد لطالبي الإستفادة وفقا للتنظيمات المعمول بها.

تلكم هي التوضيحات التي أردت أن أفيدكم بها فيما يتعلق بوضعية التنمية الفلاحية بولاية بشار.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الفلاحة

والتنمية الفلاحية والصيد البحري؛ وأسأل السيد حسني سعيدي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد حسني سعيدي: شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم، والشكر موصول كذلك لمعالي الوزير.

أولا: والله ـ يا سيادة الوزير ـ لم أكن أدري بأن ولاية بشار هي ولاية فلاحية بامتياز، فبالنظر للأرقام التي ذكرتها، تأكدت شخصيا وأنا من المواطنين القاطنين بولاية بشار 24 ساعة على 24 ساعة وأتسوق يوميا ولا يوم اشتريت بطاطا، منتوج ولاية بشار، أقولها لك وأنا صادق لم أشتر أبدا بطاطا أو أي خضروات، منتوج ولاية بشار، لولا الشاحنات التي تأتينا من الشمال لايوجد إنتاج في بشار وأنا متأكد 100٪ تلك الأرقام خيالية 100٪ لايوجد لا إنتاج ولا شيء آخر، يوجد 48000 هكتار منحت للمستفيدين، أكثر من 10000 فلاح، الأموال أكثر من 500 مليار سنتيم قد صرفت ولا يوجد ما يسمى بالفلاحة، الفلاحة بدائية بامتياز والخضر في الأسواق مستوردة من الشمال، فهذه أرقام فقط وأقولها لك بكل صراحة.

ثانيا: هل بشار ـ نطرح هذا السؤال ـ منطقة فلاحية؟ الجواب لا، وهل لدينا دراسة هيدرولوجية للبحث عن الماء؟.

الآن في بشار لانعرف إن كانت لدينا مياه جوفية!!

الآن ببشار لا توجد سدود، كان لدينا سد واحد تم إنجازه في السبعينيات «جرف التربة» وكان الراحل هواري بومدين أنجزه وجعل بجنبه سهل العبادلة الذي يتربع على 5000 هكتار وكانت العملية بسيطة وتسير لأن السهل بالقرب من السد وذلك تبعا لسياسة..

لاتوجد لدينا حواجز مائية والولاية لا تتوفر على حواجز مائية ولا تتوفر على سدود ولا تتوفر إلا على كمية الأمطار التي تكفي وتنقذ المواسم، ماء الشرب معاناة الجميع، مررنا في السنوات الماضية بأزمة الماء الشروب، من أين تأتي هذه الفلاحة!!

عندما نباشر في الفلاحة 4000 بئر من أين نأتي بمياهها؟

لا نملك المياه الجوفية، حسب الدراسات المقررة في ولاية بشار، لذا الأراضي تتعرض للجفاف، والمواطن في ولاية بشار مصدوم من هذه الأرقام وأقولها لك بكل صراحة أنا وهو يشاهد الآن،... إنها مجرد أرقام والله لايوجد منتوجات، منتوجات بسيطة وفلاحة بسيطة في مناطق معروفة في بشار معروفة وهي واكدة وتاغيت والعبادلة، مناطق بسيطة وهي معروفة في هذه المناطق، لاتوجد فلاحة كتلك الموجودة في الشمال، لهذا نحن استغربنا، أموال كبيرة ومساحات منحت للمستفيدين بالهكتارات حتى لم نجد أين ننجز العقارات السكنية، آبار تم حفرها وتفوق الـ 5000 بئر وما يفوق 5000 صهريج ولا توجد فلاحة!!.. لهذا نحن نتمنى لو وجدت الفلاحة، أين يكمن المشكل؟ نحن نتكلم الآن لكي تكون حقيقة فلاحة وتنمية فلاحية، لأن هذا يعتبر من بين أمنياتنا، فلهذا يجب إعادة النظر، لأنه لو أتممنا هكذا سهل العبادلة و قمنا بضخ تلك الأموال فيه وكان بجواره سد جرف التربة وأضفنا سدا آخر، لأقمنا نهضة كبيرة زراعية فلاحية بامتياز، ليس ترك المكتسبات التي أنجزت بأموال طائلة وبسياسة صريحة ونقوم نحن بمنح الأراضي والأموال دون حسيب ولارقيب، هذا الأمر يؤسف ونتمنى يا معالي الوزير إعادة النظر في الأرقام وفي السياسة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ والكلمة لكم السيد الوزير مجددا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: شكرا.

على كل حال، السيد عضو مجلس الأمة تفضل بطرح سؤال، ونحن قدمنا له المعطيات المتعلقة بحوصلة وهذه الحوصلة تتعلق هي بنفسها بتطبيق كل البرامج التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية التي مست ولاية بشار، الآن وعندما نسمع ماتفضل به السيد عضو مجلس الأمة من تعقيب يعني كل شيء تم محوه وشطبه وكأنما شيئا لم ينجز وبالنسبة لمنتوج ولاية بشار، أنت تقول لاتوجد بطاطا في ولاية بشار وأنا أقول لك في السوق أو في أي سوق البطاطا لا تكتب فيها جنسيتها أو ولايتها، مصدر الإنتاج، هذه الحصيلة التي قدمتها لك حقيقية ولسنا هنا لإفادتكم بأرقام خيالية فالأرقام حقيقية، وأنا كما تفضلت به في المرة السابقة مع الأخ بوعمامة، بخصوص سؤاله المتعلق بولاية

إيليزي كنت قد تكلمت على مفتشية تقييمية بالنسبة للفلاحة في ولاية إيليزي، قامت اللجنة وقمنا بتقييم كل برامج فخامة الرئيس في إيليزي وراسلت السيد بوعمامة وبعثت بنسخة إلى السيد رئيس مجلس الأمة ونفس الشيء سنقوم به بالنسبة لمدينة بشار أو أقوم بأكثر من ذلك، أود أن أذهب أنا بنفسي إلى بشار وأنت برفقتي لنقيم البرامج ونرى ما هو الإجراء الذي جسد والإجراء الذي لم يجسد وبعدها نسطر عرض حال للسيد رئيس مجلس الأمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛ وشكرا كذلك للسيد حسني سعيدي.

بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابة عليها. أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر كذلك موصول إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 8 جمادى الأولى 1438

الموافق 5 فيفري 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587